الأنباء
الخميس 9 يوليو 2015

المشاريع النفطية بالمرتبة الأولى بـ 787 مليون دينار لتستحوذ على 64 ٪ من إجمالي المشاريع

«المناقصات»: ترسية 74 مناقصة بمليار دينار بالربع الثاني

ذكرت لجنة المناقصات المركزية ان عدد المناقصات التي تمت ترسيتها هو 74 مناقصة بقيمة إجمالية مليار دينار ، في حين بلغت القيمة التقديرية لهذه المناقصات 978 مليون دينار .

جاء ذلك خلال 26 اجتماعا وذلك لبحث المواضيع الخاصة بإجراءات الطرح وتقديم الطلبات وفتح المظاريف والترسيات وغيرها من الخدمات المتعلقة بالمناقصات العامة، حيث بلغ عدد طلبات طرح المناقصات 226 طلبا تتعلق بمشاريع الجهات الحكومية والقطاع النفطي .

وأشارت اللجنة في بيان لها الى ان قيمة الترسيات لمشاريع الجهات والهيئات الحكومية مبلغ 303 ملايين دينار لـ 65 مناقصة.

قيم المناقصات

واحتلت جامعة الكويت المرتبة الأولى في قطاع الوزارات والهيئات الحكومية من حيث قيم المناقصات التي تمت ترسيتها بقيمة 163مليون دينار لـ 7 مناقصات، وجاءت المؤسسة العامة للرعاية السكنية في المرتبة الثانية بقيمة 46 مليون دينار لمناقصة واحدة ثم وزارة الماء والكهرباء في المرتبة الثالثة بقيمة 25 مليون دينار لـ 11 مناقصة.

اما في القطاع النفطي فقد احتلت شركة البترول الوطنية الكويتية المرتبة الأولى من حيث قيم المناقصات التي تمت ترسيتها بقيمة 455,5 مليون دينار لمناقصتين وجاءت شركة نفط الكويت بالمرتبة الثانية بقيمة 331 مليون دينار لـ 6 مناقصات، اما المرتبة الثالثة فقد جاءت مؤسسة البترول الكويتية بقيمة 205 ألف دينار لمناقصة واحدة.

«البترول الوطنية» تحتل المرتبة الأولى بـ 455 مليون دينار

ترسية 7 مناقصات لجامعة الكويت بـ163مليون دينار

226 طلبا لمشاريع حكومية والقطاع النفطي بالربع الثاني (قاسم باشا)

تصنيفات المشاريع

وعلى مستوى تصنيفات المشاريع للجهات الحكومية والنفطية فقد جاءت المشاريع النفطية والبترولية بالمرتبة الاولى بنسبة 64,17 ٪ من إجمالي قيم الترسيات لـ 4 مشاريع وهي المشاريع التي تشمل الإنشاء والإنجاز والتوريد للأعمال النفطية والبترولية، وجاءت صيانة المشاريع النفطية بالمرتبة الثانية بنسبة 7,49٪ من إجمالي قيم الترسيات لـ 3 مشاريع وهي تشمل أعمال الصيانة للمشاريع النفطية والبترولية، أما المرتبة الثالثة فقد جاءت الأعمال والمشاريع الإنشائية بنسبة 18,20٪ من إجمالي قيم الترسيات لـ 11 مشروعا وهي المشاريع التي تشمل أعمال إنشاء وانجاز المدن والمباني والطرق والجسور والمنشآت.

مشاريع نفطية

ومن المشاريع التى تمت ترسيتها في ربع الثاني لعام 2015، جاءت شركة البترول الوطنية الكويتية في المقدمة حيث كان لها مشروع اعمال الهندسة والتوريد والانشاء والاعداد للتشغيل لوحدة اسالة الغاز الخامسة بمصفاة ميناء الاحمدي، حيث بلغت قيمة الترسية 433,722,651 د.ك، فضلا عن اعمال الهندسة والتوريد والتركيب والاعداد للتشغيل لزوم استبدال محطة الكهرباء الفرعية 20M القديمة والمتهالكة في مصفاة ميناء الاحمدي حيث بلغت قيمة الترسية 21,866,049 د.ك.

يأتي بعدها شركة نفط الكويت، من خلال مشروع انشاء نظام تجمع خط انابيب رئيسي متشعب لنقل السوائل من العديد من الابار الى ثلاثة مراكز تجميع رقم 31,30,29 في شمال الكويت، حيث بلغت قيمة الترسية 233,475,000 د.ك، بالاضافة إلى خدمات صيانة لمرافق لمناطق شرق الكويت MAINTENANCE SERVICES OF PRODUCTION FACILITIES FOR EAST KUWAIT AREAS، حيث بلغت قيمة الترسية 43,448,311 د.ك، ثم مراقبة حالة وتقديم خدمات الصيانة الوقائية لمرافق الانتاج في مناطق جنوب وشرق الكويت حيث بلغت قيمة الترسية 31,958,926د.ك.

رعاية سكنية

وتأتي المؤسسة العامة للرعاية السكنية في المرتبة الثالثة، مخلال مشروع تصميم وتنفيذ وتركيب وصيانة عدد 10 محطات محولات رئيسية جهد 132/11 ك.ف وتوريد وتمديد وصيانة كيبلات ارضية جهد 132 ك.ف معزولة بمادة XLPE وكيبلات ألياف ضوئية مع ملحقاتها بمشروع توسعة الوفرة الاسكاني حيث بلغت قيمة الترسية 46,576,000د.ك.

1,1 تريليون دولار حجم الأسواق الخليجية.. 2,2 مليار دولار متوسط التداول اليومي

«الوطني»: أسواق المنطقة تتفوق على الأسواق العالمية بالربع الثاني

غياب المحفزات يضعف أداء السوق الكويتي

أزمة ديون اليونان تلغي مكاسب الأسهم الأوروبية

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان معظم أسواق المنطقة انتعشت خلال الربع الثاني من العام 2015 بقيادة أسواق الأسهم الإماراتية التي سجلت أداء قويا، فقد استعادت معظم أسواق المنطقة قوتها بصورة ملحوظة خلال الربع الثاني من العام 2015 بعد التراجع الكبير الذي ولده تراجع أسعار النفط اواخر العام الماضي والذي استمر حتى الربع الأول من العام 2015. ويبدو أن الأسواق قد سجلت مكاسب نتيجة استقرار أسعار النفط، بالإضافة إلى الهدوء النسبي في الأوضاع الجيوسياسية، وارتفع مؤشر مورغان ستانلي للعائد الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي بواقع 4,6٪ منذ تاريخه من الربع، واستقرت قيمة الرسملة لدول مجلس التعاون الخليجي عند 1,1 تريليون دولار بعد أن سجلت زيادة بواقع 88 مليار دولار خلال الربع الثاني من العام 2015.

وتراجعت سيولة السوق بواقع 22٪، مع بلوغ قيمة متوسط التداول اليومي 2,2 مليار دولار، وعادة ما يتراجع النشاط خلال فصل الصيف، كما أنه عادة ما يتراجع بصورة أكبر خلال شهر رمضان.

وأشار التقرير الى ان أزمة ديون اليونان تركت أثرها على الأسواق العالمية متسببة في تراجع مؤشرات الأسواق الرئيسية، فقد تراجعت الأسواق الأوروبية التي كانت قد انتعشت منذ بداية العام وذلك خلال الأيام الأخيرة من شهر يونيو، لتلغي بذلك معظم ما حققته من مكاسب خلال الربع. إذ أنهى مؤشر مورغان ستانلي للعائد الإجمالي لأوروبا مرتفعا بواقع 1٪ فقط، بينما ظلت الأسهم الأميركية من دون وجهة، إذ ظل كل من مؤشر داو جونز ومؤشر ستاندرد آند بورز دون تغيير خلال الربع الثاني من العام 2015. وفي الوقت نفسه، ارتفع مؤشر مورغان ستانلي للعائد الإجمالي للأسواق الناشئة بواقع 1٪ خلال الربع، كما شهدت الأسهم الصينية تراجعا كبيرا بحلول نهاية الربع، مع تراجع مؤشر مورغان ستانلي للعائد الإجمالي للصين بواقع 10٪ خلال يونيو، إلا أنه لايزال مرتفعا بواقع 25٪ منذ تاريخه من السنة المالية.

أسواق الخليج

وقال التقرير انه فيما يخص أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، فقد جاء نشاط الأسواق الإماراتية في الصدارة، إذ ارتفع مؤشر دبي بنسبة كبيرة بلغت 16٪، كما ارتفع مؤشر أبوظبي بواقع 6٪ خلال الربع الثاني من العام 2015، وقد كان سوق دبي الأكثر تأثرا بتراجع أسعار النفط العام الماضي، إذ بدأ السوق بالانتعاش فور استقرار الأسعار خلال شهر يناير. وتبع مؤشرا دبي وأبوظبي مؤشر تداول الذي ارتفع خلال الربع بواقع 5٪، وكانت السوق السعودية الوحيدة التي شهدت انتعاشا خلال الربع الأول من العام 2015 نتيجة فتح السوق للاستثمار الأجنبي بحلول منتصف العام. إلا أن مؤشر تداول قد تراجع لعدة جلسات متتالية فور تفعيل القرار الجديد في منتصف شهر يونيو. وحققت أيضا أسواق قطر وعمان مكاسب خلال الربع الثاني من العام 2015 بواقع 4 و3٪ على التوالي.

وجاء أضعف أداء خلال الربع لسوق الكويت للأوراق المالية وبورصة البحرين، إذ تراجع المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية بواقع 0,4٪ ومازال يبدو فاقدا لأي محفزات. ولم يكن للتفجير الإرهابي الذي شهدته الكويت خلال يونيو أي تأثير يذكر على الأسعار، لكنه حتما ترك أثرا على ثقة السوق.

ومن المحتمل أن تستمر أسواق المنطقة في التأثر بتطورات أسعار النفط خلال الأشهر المقبلة، إذ لاتزال أسعار النفط عاملا أساسيا لاسيما للاقتصادات والأسواق ذات الأوضاع المالية الضعيفة كدبي وعمان والبحرين، بينما لن تتأثر الأسواق ذات الدعم المالي الضخم بتحركات أسعار النفط بصورة كبيرة كالسعودية وقطر وأبوظبي والكويت. وتبدو الاقتصادات حاليا أكثر مرونة في ظل تراجع أسعار النفط، وتماشيا مع التزام الحكومات في إنعاش وتيرة الإنفاق الرأسمالي والمضي قدما بتنفيذ خططها التنموية.

تطورات أمنية

كما سيكون للتطورات الأمنية والجيوسياسية دور خلال الأشهر القادمة أولها التطورات في اليمن والتطورات بشأن الملف الإيراني النووي الذي قد يكون له أثر خلال الأشهر المقبلة (بما فيه النفط)، كما من المفترض أن تضع الأسواق بعين الاعتبار أي مخاطر قد تطرأ من أي عمل إرهابي آخر في كل من مصر وتونس والكويت، كما تواجه الأسواق العالمية أيضا العديد من العوامل التي قد تترك أثرا على أدائها كقوة الدولار.

القيمة السوقية والقيمة المتداولة للأسواق الخليجية

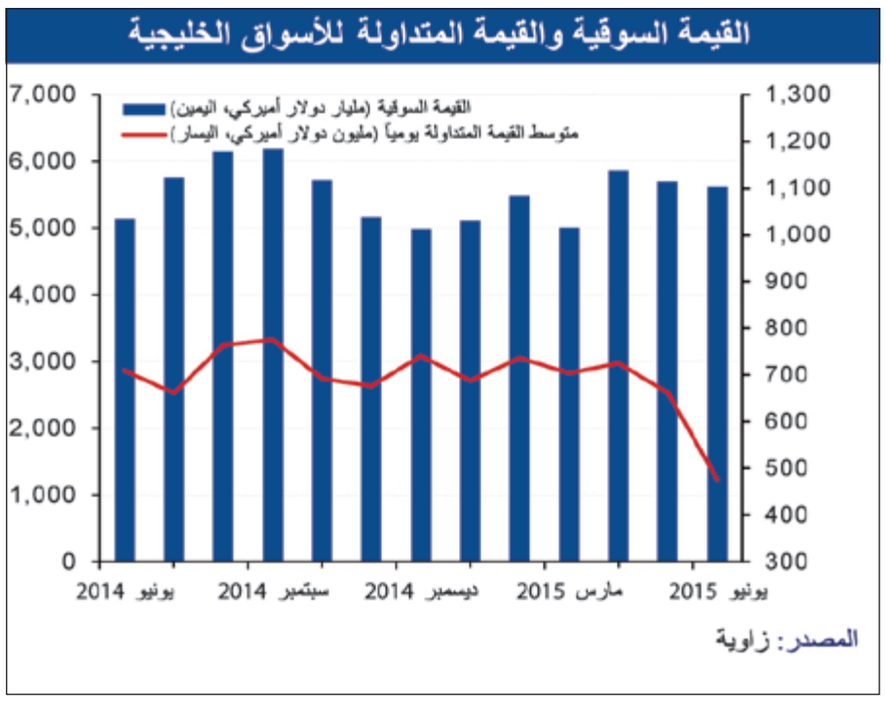

المصدر: زاوية

المؤشرات السعرية للأسواق الخليجية

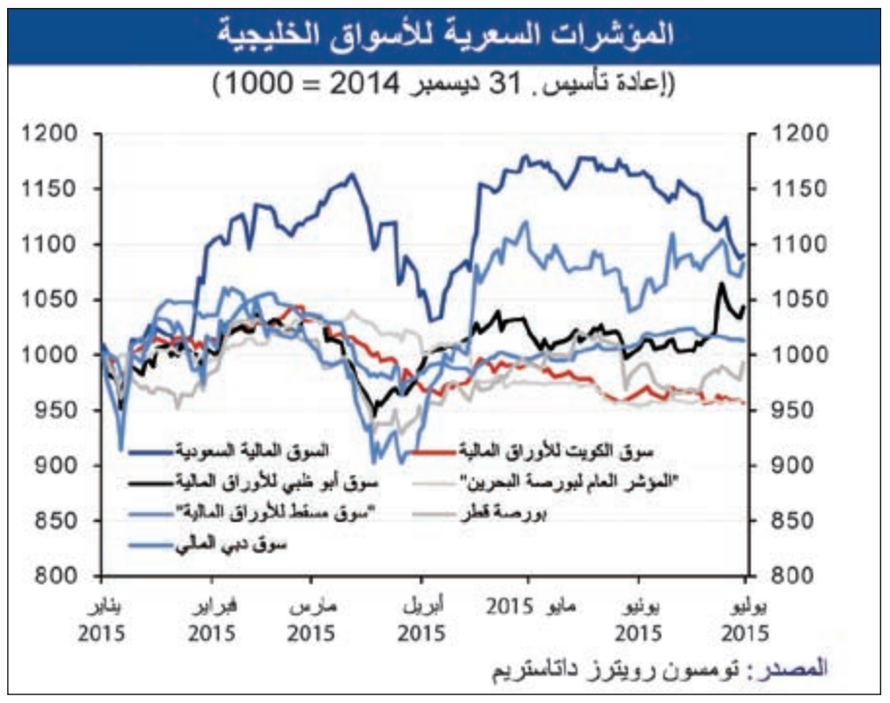

المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي

(مليون دينار)	القيمة السوقية من تاريخ (2015/6/30) مليار دولار	النمو(٪) منذ تاريخه من السنة المالية
سوق ابو ظبي	120	5.8
بورصة البحرين	21	6.0-
سوق دبي المالي	98	14.2
سوق السعودية	569	17.7
سوق الكويت	93	2.6-
سوق مسقط	25	0.2
بورصة قطر	176	5.2-
دول مجلس التعاون	**1.103**	**9.1**

المصدر: زاوية

مؤشرات العوائد الاجمالية للأسواق

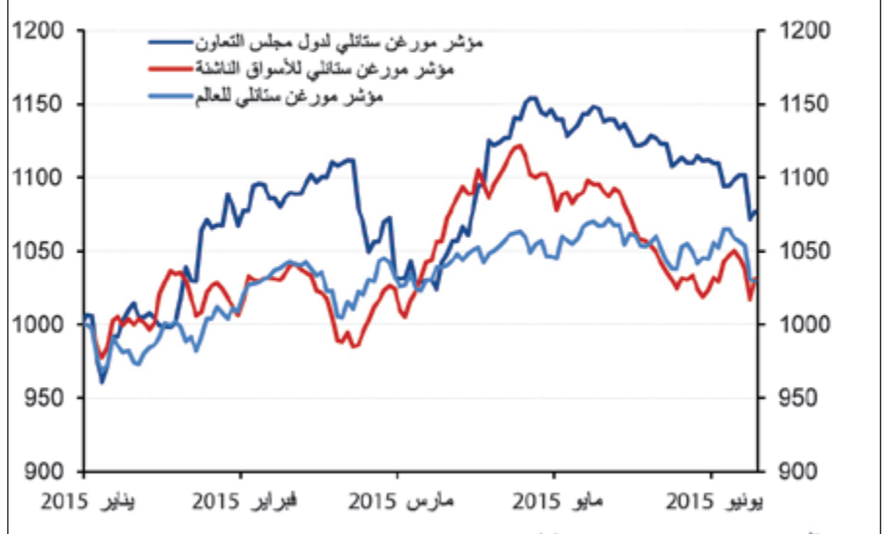

المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

«الوطني للاستثمار»: ترقب رفع الفائدة يزيد التذبذب بالأسواق العالمية

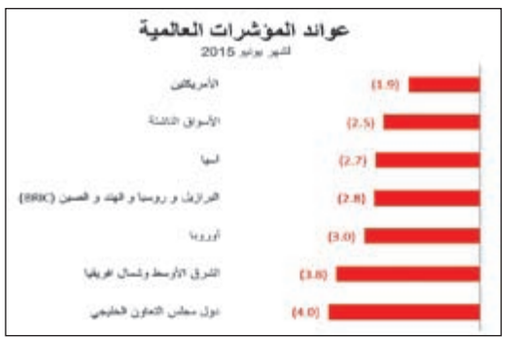

اشار تقرير صادر عن شركة الوطني للاستثمار الى انخفاض الأسواق العالمية على خلفية ضعف البيانات الاقتصادية والاتجاهات السلبية التي أظهرتها التطورات الجيوسياسية. كما ادى ترقب الأسواق العالمية لقرار رفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي بالولايات المتحدة الى ازدياد التذبذب في الأسواق. وتستمر العديد من الاقتصادات، بما فيها الصين، في التباطؤ في حين تستمر البنوك المركزية في الاستفادة من انخفاض التضخم لدعم النمو بسياسات تحفيزية متعددة. كما زادت تقلبات الأسواق مع ترقب نتائج مفاوضات الملف النووي الإيراني ومفاوضات أزمة اليونان.

وقال التقرير ان أسواق الأميركية انخفضت بنسبة 1,9٪ خلال شهر يونيو مع ترقب قرار توقيت ارتفاع أسعار الفائدة. بالإضافة إلى ذلك، خضع نمو الناتج المحلي الإجمالي للمراجعة لينخفض من +0,2٪ إلى -0,7٪ على أساس سنوي في الربع الأول، ويرجع ذلك في الغالب إلى ارتفاع قيمة الدولار وسوء الأحوال الجوية. ومع ذلك، تظهر أحدث المؤشرات أن الاقتصاد قد انتعش في الربع الثاني حيث كان قطاع الإسكان قويا بعد ارتفاع أسعار المنازل القائمة بنسبة 5,1٪ على أساس شهري، كما زادت مشاريع الإسكان الجديدة وتصاريح البناء بأكثر من 100,000 لكل منها، كما ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 1,2٪ على أساس شهري في شهر مايو.

ولفت التقرير الى انخفاض أسواق منطقة اليورو بنسبة 3,0٪ خلال شهر يونيو. وقد أخفقت المفاوضات بشأن أزمة اليونان في التوصل إلى اتفاق منذ انتخاب الحكومة الجديدة، وأصبحت اليونان أول دولة متقدمة تتعثر في السداد لصندوق النقد الدولي. وقد رفض اليونانيون في استفتاء يوليو المزيد من سياسات التقشف المقترحة من الاتحاد الأوروبي كشرط لتقديم مساعداته لليونان. وتتراوح السيناريوهات المحتملة ما بين التوصل إلى اتفاق في شهر يوليو أو إخلال اليونان وخروجها من الاتحاد الأوروبي. كما جاءت المؤشرات الشهرية في بقية منطقة اليورو تظهر علامات القوة حيث ارتفعت مبيعات تجزئة، وتسجيل السيارات الجديدة، والائتمان الأسري، والتضخم. ومع ذلك، إلا أن ثقة المستهلكين قد انخفضت مؤخرا، ويرتبط ذلك بالوضع في اليونان على الأرجح.

وقال التقرير ان انخفاض أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأسواق دول مجلس التعاون الخليجي جاء بنسبة 3,8٪ و4٪ على التوالي على خلفية التطورات السياسية الأخيرة والتأثر بتقلبات الأسواق العالمية لنفس الفترة. وتجدر الاشارة الى أن المملكة العربية السعودية قد فتحت أسواق رأس المال فيها إلى المؤسسات الاستثمارية الأجنبية بشكل مباشر في منتصف شهر يونيو، مما ادى الى تصحيح طفيف في السوق السعودي عقب الصعود القوي الذي شهده في الأشهر السابقة والمؤدية لهذا الحدث.

كما انخفضت أسواق البرازيل وروسيا والهند والصين والأسواق الناشئة بنسبة 2,5٪ و2,8٪ على التوالي على خلفية التباطؤ الاقتصادي. فقد حافظ الاقتصاد الصيني على اتجاهه البطيء مما دفع الحكومة إلى طرح سياسات توسعية عديدة. وفي شهر مايو، لم تشهد مبيعات التجزئة الصينية ونمو الانتاج الصناعي أي تغير، وتراجع مؤشر أسعار المستهلك في حين ظل مؤشر أسعار المنتج في مرحلة الانكماش. ونتيجة لذلك، خفض بنك الصين الشعبي سعر الإقراض الأساسي وسعر الودائع لمدة عام واحد ونسبة الاحتياطي للقروض المقدمة إلى النشاط الزراعي والأعمال الصغيرة. بالإضافة إلى ذلك، أعلن بنك الاحتياطي الهندي عن تخفيض أسعار الفائدة مع استمرار انخفاض التضخم على الرغم من التوسع كبير في الأنشطة الإنتاجية والاستثمار المحلية.

وحول الاسواق الآسيوية، قال التقرير انها انخفضت بنسبة 2,7٪ خلال شهر يونيو. وتشير البيانات الأخيرة في اليابان إلى تباطؤ الاقتصاد مرة أخرى في الربع الثاني، ويرجع ذلك في الأغلب إلى ضعف قطاع التصدير.